

فصلنامه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صص ۲۳۷-۲۴۷
New Period 4, No 28, 2020, P 237-247

شماره شاپا (۷۰۱۸-۲۴۷۶) ISSN (2476-7018)

دور الاتحاد الأوربي في استقرار العراق بعد عام (۲۰۰۳ - ۲۰۱۴)

م. عليه عبد الحسين سعيد نصر الله

الاختصاص العام تاريخ الحديث والمعاصر

ملخص البحث:

يتناول البحث دور الاتحاد الأوربي تجاه العراق بعد الاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ۲۰۰۳ ومالت إليه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اثر هذا الاحتلال وصولاً عام ۲۰۱۴ بدخول داعش للعراق لتبدأ مرحلة أخرى من العلاقات العراقية الأوربية. وفي ضوء ذلك، يتابع البحث طبيعة التطورات في المواقف الدول الأوربية مع العراق ودورها في استدامه الدعم الاستراتيجي للعراق.



خطة البحث:

- نبذة تاريخية عن طبيعة العلاقات العراقية-الأوربية قبل عام ٢٠٠٣
- أبعاد العلاقات العراقية -الأوربية بعد عام ٢٠٠٣
- إستراتيجية الرؤى الأوربية لاستدامة الدعم الإستراتيجي للعراق عام ٢٠٠٣-٢٠١٤
- تدشين العلاقات العراقية -الأوربية عام ٢٠١٠-٢٠١٤ (الاتفاقيات المعقودة أنموذجا)

أهداف البحث:

- إبراز دور الاتحاد الأوربي بالاهتمام بالتطورات السياسية بالعراق بعد عام ٢٠٠٣
- البعد التاريخي للعلاقات العراقية مع دول الاتحاد الأوربي
- تسليط الضوء على الجوانب المهمة في المواقف للدول الأوربية تجاه العراق
- ضرورة ترسخ التعاون الأوربي العراقي من اجل توحيد الرؤى الإستراتيجية للطرفين والتصدي للتحديات التي تواجه العراق وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية والتنموية .

أهمية البحث:

- يكمن أهمية البحث في توضيح دور الحوار بين الاتحاد الأوربي والعراق .
- التعرف على الدور الذي لعبه الاتحاد الأوربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣
- يواجه العراق تحديات خطيرة وكثيرة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي وهذا يتطلب عملا " دقيقا" وطرق مختلفة لمواجهة الصعوبات من خلال معرفة مواقف وادوار الدول الأوربية من العراق في ضوء تلك التحديات .

المقدمة:

الاهتمام بالدراسات الجيوبولتيكية يدفعنا بالبحث عن مسار ومنعطقات العلاقات الدولية سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي في ضوء ما يتبين لنا من أشارات ومعلومات جغرافية وتاريخية تؤدي إلى معرفة مسار واتجاهات دول العالم والى أى مدى سوف تؤثر هذه العلاقات على الأمن والاستقرار الدولي، وعلى ذلك اتخذت هذه الدراسة دور الاتحاد الأوربي في دعم استقرار العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

ولا يخفى على الباحثين والدراسيين دور الاتحاد الأوربي تجاه العراق في ظل الأزمات التي مر بها منذ الاحتلال الأمريكي له، اذ كان دور الاتحاد الأوربي محوريا" في تقديم التعاون والمساعدات للعراق .

ومن هنا افترضت هذه الدراسة وجود علاقات عراقية - أوربية من منطلق توسع دائرة المصالح وعلى مختلف الأصعدة، وفي ضوء أهمية العراق حيث يعد العراق من أكثر الدول في منطقة الشرق الأوسط مخزونا" بالثروات الطبيعية .



لذا تحاول هذه الدراسة، التي تتكون من أربعة مباحث تضمن المبحث الأول الكشف عن الجذور التاريخية للعلاقات العراقية - الأوروبية منذ عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٣، إما المبحث الثاني كان إبعاد العلاقات العراقية - الأوروبية بعد عام ٢٠٠٣، تناول المبحث الثالث إستراتيجية الرؤى الأوروبية لاستدامة الدعم الاستراتيجي للعراق (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩)، تطرق المبحث الرابع تدشين العلاقات العراقية - الأوروبية وفق الاتفاقيات المعقودة بينهما (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، وأخيرا "خاتمة واهم التوصيات ثم قائمة الهوامش والمصادر .

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن طبيعة العلاقات العراقية - الأوروبية

(١٩٩١ - ٢٠٠٣)

ان بنى العراق في أذهان الأوروبيين، هي التي تشكل سياسات الاتحاد الأوروبي وهذه البنية لها تأثيرها على الأهداف والأدوات التي يستخدمها في سعيه لبلورة سياسة خارجية مغايرة تماما " عن سياسته للتكامل، ولذا ما قارنا البون الشاسع بين العراق والاتحاد الأوروبي والدور الأكثر تأثيرا "الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة".^١

كانت هناك علاقات سياسية واضحة وبارزة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة العراقية قبل عام ١٩٩٠ حيث كان دور الاتحاد يقتصر على تنفيذ قرارات الصادر من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في خصوص العقوبات التي فرضت على العراق^٢، ولكن بعد عام ١٩٩٢ أصبح دور الاتحاد الأوروبي أكثر فعالية اتجاه العراق خصوصا " في مجال تقديم العمل الإنساني للشعب العراقي وتقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية ولم يكن هناك تجارة تقريبا " بين الاتحاد والعراق بين ١٩٩٦، ١٩٩٧، إنما انتعشت تحت برنامج النفط مقابل الغذاء^٣.

كانت سياسة الاتحاد الأوروبي بين الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ هي اكبر الجهات المنفردة المانحة للعراق بعد الأمم المتحدة فقد كانت العقوبات من ناحية والمعونات الإنسانية من ناحية أخرى تمثلان الجانبين الوحيدين من سياسة العراق^٤.

يمكننا القول، إن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق كانت مقتصرة على المبادرات والتوصيات الدبلوماسية بالإضافة إلى المساعدات التجارية والإنسانية لكن الأهم من ذلك اعتبار استقرار المنطقة وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وخاصة في مجالات الطاقة والمواد الخام أهدافا " مشتركة بالغ الأهمية، فضلا " عن أهداف أخرى مثل عدم نشر أسلحة الدمار الشامل ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من جانب آخر يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي يستند إلى ركيزتين في علاقاته مع العراق وهما: الأول تتعلق بسعي لتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي كالنفط والغاز والكهرباء للاستثمارات لشركات الأوروبية فضلا " عن المشاركة في عملية إعادة الأعمار مع برنامج قائم .



ثانياً: ترتبط بدعم العملية السياسية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة ودعم التحول الديمقراطي وتحديث التعليم القانوني ودعم منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تحقيق المصالحة الوطنية والمشاركة في تحقيق السلم الاجتماعي والمساعدة في محاسبة الكومة والنهوض بالمؤسسات الثقافية والمؤسسات الأكاديمية لنهوض بالواقع الثقافي في العراق، وأكد كريس بأن مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي " بأن من مصلحتنا جميعاً ان يتطور العراق الى بلد مستقر وديمقراطي يعيش بسلام مع جيرانه "٦.

نفهم مما تقدم، يحتل العراق موقع جيوسياسي وجيواقتصادي أهمية كبيرة في سلم الاهتمامات الأوروبية ورغم التحولات المتسارعة التي شهدتها خلال العقد الماضي والتغيير الذي حصل في عام ٢٠٠٣ إلا انه استطاع ان ينهض من كبوته ويستعد مكانته الإقليمية والدولة لأنه يمتلك الإمكانيات التي تؤهله للنهوض لذلك، لاعتبارها فرصة اقتصادية سانحة للمصالح الأوروبية وبوابتها إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد وصف جلال الطالباني الرئيس العراقي السابق العلاقات الأوروبية العراقية في احتفالية اليوم الأوروبي في العراق " بأن العلاقات الأوروبية العراقية مؤهلة لانطلاقه جديدة "٧.

المبحث الثاني: إبعاد العلاقات العراقية – الأوروبية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت العلاقات العراقية الأوروبية تطوراً "متسارعاً" منذ ولاية الرئيس الأمريكي السابق بوش الثاني عام ٢٠٠٥ الذي أعلن عن إستراتيجية جديدة تتضمن خفض عدد القوات الأمريكية في العراق وانسحابها من المدن الى قواعد ثابتة لها وفي أوروبا تغيرت مواقف بعض الدول المتشددة إزاء العراق مما أتاح للعديد من المسؤولين من كلا الطرفين العراقي والأوروبي الالتقاء والعمل من اجل المزيد من التطور في العلاقات الثنائية^٨ أسهم الاتحاد الأوروبي في إنشاء آلية المنح التعددية من اجل توجيه الدعم الدولي لعملية الأعمار وبحلول تموز ٢٠٠٤ وضعت المفوضية الأوروبية إطار عمل لتدخلها المتعدد الجوانب في الشأن العراقي، وكان يتضمن التعاون السياسي واتفاقيات ثنائية يتم تطبيقها مع تقديم عملية الانتقال السياسي وتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد، اتساقاً مع هذا الخط بدأ الاتحاد لمفاوضات مع العراق عام ٢٠٠٦ انتهت عام ٢٠٠٩ بشأن اتفاقية شراكة وتعاون (PCA) وتم توقيعها في عام ٢٠١٢ سنتكلم عنها لاحقاً وفوق كل ذلك مازال الاتحاد يسعى جاهداً " لتطبيق إستراتيجية محكمة "٩

فضلاً عن تقديم المساعدات من قبل الاتحاد الأوروبي للعراق، اخذ يشارك إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الآليات التي تقودها الإدارات الأخرى ولاسيما اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأزمات السياسية وبناء السلام للجلسات التي تعالج مواضيع تتعلق بمجال اختصاصها مثل بعثتي الأمم المتحدة السياسيتين الخاصتين في الصومال والعراق والمشاركة السياسية للأمم المتحدة في منطقتي الساحل وغرب البلقان، وقد تأسست اللجنة التوجيهية بموجب الإعلان المشترك للأمم المتحدة والاتحاد لأوروبي لعام ٢٠٠٣ بشأن إدارة الأزمات والذي تم الأنفاق عليه إطلاق الاتحاد الأوروبي لسياسته المشتركة للأمن والدفاع^{١٠}



أخذ الاتحاد الأوروبي بعد سقوط النظام في العراق عام ٢٠٠٣ على عاتقه توفير الإغاثة الإنسانية وتقديم الدعم السياسي والمالي لإعادة الأعمار العراق والنهوض بالبنى التحتية المنهارة، ففي عام ٢٠٠٤ قرر الاتحاد الأوروبي إلى السعي نو وضع إطار التعاوني منظم مع العراق في جميع المجالات، حيث أعربت المفوضية الأوروبية لشؤون التنمية عن جملة من الأهداف المتوسطة الأجل منها^{١١}:

- الاستقرار السياسي والاقتصادية والثقافي في العراق والتركز على مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- إنشاء اقتصاد السوق مفتوح ومستقر كأساس للأمن البشري المستدام والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والعمالة مع تعزيز الموارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة .
- توسيع التكامل الاقتصادية والسياسي ف العراق على نظامه الإقليمي ومن ثم على مستوى النظام الاقتصادي والعالمي.
- مساعدة الجهود الوطنية العراقية في تحقيق الأهداف الإنمائية التي لها دور في ربط عملة توطيد السلام جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي سعى الاتحاد الأوروبي لمساعدة العراق على حشد موارده الخاصة للالتعاش والتنمية وبدعم من المجتمع الدولي.

المبحث الثالث: استراتيجية الرؤية الأوروبية لاستدامة الدعم الاستراتيجي للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

كانت الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي تجاه العراق، تقوم على إسناده ودعّمه من خلال تقديم المساعدات على مختلف الأصعدة وعلى جميع المجالات، فكان يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة استغلال هذه الفرص المتاحة من أجل التحرر من القيود التي يفرضها عليه البند السابع والذي يقع تحته منذ العام ١٩٩١ تحت وصاية الأمم المتحدة لأجل استكمال سيادته والاندماج في المجتمع الدولي^{١٢}، كما ان الاتحاد الأوروبي وبثقله الذي يتمتع به عالميا^{١٣} ويساهم بنسبة ٣٠٪ من أجمالي الإنتاج العالمي فهو الشريك التجاري الأكبر في العالم وله تأثير مستمر في الشؤون العالمية كنظام اتحادي وجرى فتح بعثة للمفوضية الأوروبية في كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد ساهمت بمبالغ من أجل إعادة أعمار العراق وتعد ثالث منح للعراق اذ أقدمت ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ بمبالغ بقيمة ٨٢٩ مليون يورو معظمها لصندوق إعادة الأعمار بإشراف الأمم الممتدة والبنك الدولي كما تهدف إلى تمثيل الاتحاد الأوروبي في العراق ومراقبة وتحليل التطورات السياسية العراقية ومتابعة العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والتعاون الفني والتقني^{١٤}

يبني الاتحاد السوفيتي علاقاته الإستراتيجية مع العراق في الجوانب السياسية على أساس تنمية المصالح المشتركة من خلال تكثيف المشاركة الإستراتيجية مع الكومة العراقية فمنذ عام ٢٠٠٤ أطلقت المفوضية الأوروبية برامج عدة لدعم العملية الانتخابية في العراق لضمان سلاسة الانتخابات والاستفتاءات وشفافيتها وزيادة مشاركة الناخبين وإرسال خبراء الانتخابات الى العراق لدعم تنظيم الأحداث المختلفة إضافة الى



زيادة التعليم ورفع الوعي بشأن المسائل ذات الصلة بالانتخابات في العراق من خلال دعم الأمم المتحدة للمرفق الدولي لصندوق تعمير العراق^{١٤}.

لقد استطاعت الحكومة العراقية من خلال الزيارات والمفاوضات التي جرت خلال العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن يجعل من مصالح أوروبا في العراق الفصل المحوري في إقامة علاقات مهمة معها، كما ثمن الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة العراقية في السعي لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق والقضاء على الفتنة الطائفية وبث الحياة في الجسد العراقي الذي كان شبه مشلولاً خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بسبب العنف الذي استشرى والأعمال الإرهابية التي جعلت من بغداد مقطعة الأوصال^{١٥}.

كان للاتحاد الأوروبي دوراً في أخراج العراق من البند السابع لكي يتمكن العراق من النهوض وبناء مؤسساته، وله دور في مساعدة أعداد الدستور العراقي وأجراء تعديلات أو أنها تمتلك افضل الدساتير في العالم^{١٦}. كان ساركوزي أول رئيس فرنسي أوروبي خارج التحالف يزور العراق وتعد زيارة تاريخية في شباط ٢٠٠٩ وجرى الاتفاق على افتتاح السفارة الفرنسية وقنصليتين في اربيل^{١٧}، وكانت هناك ديون فرنسية للعراق تقارب ثلاث مليارات وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بشطبها مقابل حصول شركات الفرنسية على عقود وأعمار العراق، فضلاً عن المكاسب التي تتوخى الحصول عليها الشركات النفطية في مجال التنقيب عن قول النفط والغاز، بالمقابل وفي زيارة المالكي في ايار ٢٠٠٩ ولقاء الرئيس الفرنسي في قصر الاليزيه وفي خضم ترحيب الرئيس الفرنسي به قال " إن باريس تريد علاقة إجمالية ومتكاملة مع العراق تشمل كافة الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتربوية وكذلك الميدان الأمني - العسكري " وصرح ساركوزي " ان العراق الذي كان له أعداء كثيرون أصبح لديه اليوم أصدقاء كثيرون .. وأنا نريد كسب المزيد من الأصدقاء وأنا نريد مد الجسور التي شقتها سياسات النظام البائد " ^{١٨}.

نفهم مما تقدم، سعى الاتحاد الأوروبي جميعه الى تقديم المساعدات للعراق بعد عام ٢٠٠٣ فلم يقتصر الأمر على فرنسا بل شمل كل من الدول بريطانيا وألمانيا التي كانت لها إسهامات كبيرة على الصعيد الثقافي والمجالات الأخرى وكذلك دول أوروبا الشرقية ونحن هنا نذكر على سبيل الحصر لأن البحث في معرفه ماهية طبيعة المساعدات التي قدمتها تلك الدول للعراق يأخذ مجالات أوسع، وفي هذا البحث نريد توضيح مراحل العلاقات التاريخية التي مرت بها كلا من الاتحاد الأوروبي والعراق بعد ٢٠٠٣.

شكل عام ٢٠٠٣ وما بعده منعطفاً جديداً في مرتكزات وأساسيات الخارجية العراقية وعلاقاته مع دول العالم بوجه عام والاتحاد الأوروبي بوجه خاص بما يضمن تعاون قائم على تعزيز مصلحة العراق مع دول العالم، لذلك معظم اللقاءات التي جرت فيما بعد بن مسؤولين عراقيين واو ربيين أكدت على مسألة تأهيل وتطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، ففي مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في اليابان في تشرين الأول عام ٢٠٠٤ قدم مهدي الحافظ وزير التخطيط العراقي قائمه تضم ثلاثمائة مشروع بقيمة أربعة وثلاثون مليار دولار تشمل مشروعات للبنية الأساسية وبرامج للتوظيف والتدريب وكان مؤتمر المانحين الذي جرى عقده في مدريد عام ٢٠٠٣ قد تعهد بتقديم أربعة عشر مليار دولار اذ أن إعادة الأعمار تتطلب تأهيل شبكات الصرف



الصحي والكهرباء^{١٩}، ولم يكن واضحاً "لدول العالم كلفة إعادة بناء البنية الأساسية للعراق بعد الدمار التي تعرضت خلال فترة العقوبات الدولية التي استمرت ١٢ عاماً" حيث وصلت الكلفة الإجمالية التقديرية لإعادة أعمار العراق في حينه الى مائة بليون دولار^{٢٠}.

رحبت المفوضية الأوروبية بالمؤتمر الذي عقد حول العراق في حزيران ٢٠٠٥ في بروكسل وذلك لأنه يمكن المجموعة الدولية من التعرف الى أولويات العراقية وتقديم المساعدة التي يحتاجها البلاد خلال مرحلة إعداد الدستور وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وأعلنت بينيتا فيريرو فالدير عضو المفوضية مسئولة العلاقات الخارجية قرار يقضي بفتح مكتب بعثة للاتحاد الأوروبي في بغداد بأقرب وقت ممكن بعد اتخاذ التدابير الأمنية وقالت فالدير "ان العلاقات مع العراق تستأنف على أساس تدرجي وستضم البعثة الأوروبية عدداً" من المسؤولين لمتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها الاتحاد التي سيطلق مطلع الشهر المقبل برنامجاً "لتدريب ٧٠٠ كوادراً الأمن والقضاء بالإضافة توفير الخدمة لمساعدة في صوغ الدستور وسوف يتم تدريب كوادراً الأمن والقضاء خارج العراق"^{٢١}

وأشارت فيريرو انه تمت المشاورات مع المسؤولين والمرجعيات الدينية والسياسية العراقية وتم أبرز أهمية تعلق القيادات العراقية في المشاركة السياسية وستنق المفوضية مائتان مليون دولار في مجال التعليم والصحة، وأنفقت المفوضية حتى الان ثلاثة مئة وثمانية عشر مليون دولار، وقدمت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٩ مساعدات تقنية للمؤسسات العراقية بأكثر من عشرة ملايين يورو من خلال اتفاقية خاصة تم تنظيمها بالتعاون مع الحكومة العراقية وأوضحت المفوضية في بيان لها ستكون هذه المساعدات من خلال اتفاقية تعقد مع الحكومة العراقية^{٢٢}. الذي سيتناوله المبحث الرابع

المبحث الرابع: تدشين العلاقات العراقية - الأوروبية بعد عام ٢٠١٠-٢٠١٤ (الاتفاقيات المتوقعة بينهما أنموذجاً)

يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي انعكست تلك الأهمية على العراق لتقديم المساعدات له، الذي يعاني من أوضاع متردية متراكمة ومنها الديون العراقية المتراكمة منذ الفترة الماضية التي قدرت بنحو (١٢٠-١٣٠) مليار دولار وضرورة العمل على معالجتها ورفعها عن كاهل الاقتصاد العراقي كما يتسنى له النهوض والتطور فالدون هي الحلقة الأضعف في قضية الأعمار العراق، وقد عقدت العديد من المؤتمرات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس وهو النادي الغير رسمي تسعى الدول الأعضاء فيه الى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجه الدول المدينة في سداد ديونها وقد حصلت موافقة العديد من الدول بتخفيض المديونية الخارجية للعراق بنسبة ٨٠٪^{٢٣}.

اصدر الاتحاد الأوروبي ورقة إستراتيجية المشتركة للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣ الذي كشف فيها عن ألتزامه في التخطيط لسنوات القادمة وهي وثيقة سبق إصدارها للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ كحزمة متكاملة شملت التركيز على المساعدة في بناء المؤسسات الحكومية وسيادة القانون ومشاريع محددة ترقى إلى توسيع نطاق الحصول على



الخدمات العامة والاجتماعية ومعالجة مشاكل البيئة التي تؤثر سلباً في القطاعات العامة كالزراعة والصحة والتعليم كما ان زيادة فرص الحصول على التعليم وفرص العمل في الاقتصاد السوق وتطوير نظام شامل لإدارة المياه تتسم بالقدرة والتنمية المستدامة هي من ضمن الأولويات الورقة^{٢٤}.

وتقوم المفوضية خلال السنوات الأربعة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ على تدريب عدد من المسؤولين في الحكومة العراقية والأمانة العامة لمجلس النواب بقصد تحسين مهارات التفاوض والإدارة لديهم ويذكر ان تقديم هذه المساعدات التنقيية من قبل المفوضية الأوروبية يندرج ضمن البرامج الإنمائية التسعة التي تمويلها المفوضية الأوروبية بقيمة أجمالية تزيد على مائة مليون يورو^{٢٥}.

عزز الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته الجديدة في العراق خلال اتفاقيتين ثنائيتين وهما (مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجالات الطاقة عام ٢٠١٠) وهي أطار لتوطيد العلاقات في مجال الطاقة والعمل معا على تطويرها بين العراق والاتحاد الأوروبي لتحسين الطرائق والبرامج المتبعة في العراق لتطوير الطاقة وتطويرها تكنولوجيا للوصول الى أفضل النتائج^{٢٦}، وتشمل قضايا مثل سياسة الطاقة المتبعة في العراق، وتأمين الإمدادات الطاقة والطاقة المتجدد وكفاءة الطاقة، وتحسين التعاون التكنولوجي والعلمي والصناعي، كما ان (اتفاقية الشراكة والتعاون عام ٢٠١٢) التي تمثل الأداة الرئيسية لدعم الاتحاد الأوروبي للعراق، فهي توفر أطارا "قانونيا" لتحسين العلاقات والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات كالسياسية ومكافحة الإرهاب والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان والصحة والتعليم^{٢٧} من الجدير بالذكر ان بداية المفاوضات لعقد هذه الاتفاقية كانت في نوفمبر ٢٠٠٦ تشمل جميع مجالات ودعم جهود الإصلاح والتنمية الحيوية الخاصة في العراق واندماجه في الاقتصاد الدولي وفي ٢٠٠٩ أنهت المفوضية الأوروبية والعراق بنجاح المفاوضات المتعلقة بنص اتفاقية الشراكة والتعاون التي ستمثل العلاقة التعاقدية الأولى على الإطلاق بين الاتحاد الأوروبي والعراق^{٢٨}.

بصورة جوهرية، ان الاتفاقية الشراكة والتعاون هي عبارة عن أطار قانوني شامل يهدف إلى تعزيز العلاقات والتعاون في مجموعة واسعة بدءاً من مجالات من المسائل السياسية ومكافحة الإرهاب (الحوار السياسي بشأن القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية) وحتى تعزيز حقوق الإنسان والتجارة فأن اتفاقية الشراكة والتعاون هي اتفاقية غير تفضيلية تدمج بين القواعد الأساسية لمنطقة التجارة العالمية ووصول السوق الأساسي إلى الاتحاد الأوروبي وبعض العناصر التفضيلية في المشتريات والخدمات والاستثمار العامة فضلا عن دعم الاتحاد في الحفاظ على وحدة وسيادة العراق وسلامته الإقليمية ودعم الجهود العراقية فضلا عن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام القائم على المعرفة الشامل فضلا عن تعزيز الهوية الوطنية العراقية والمصالحة بين مجتمعاتها المتنوعة ودعم علاقات العراق مع جميع جيرانه^{٢٩}.



الخاتمة

لعب الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في ترسيخ استقرار كيان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اذ ان التجربة الغنية والناجحة للاتحاد الأوروبي، التي استطاعت ان توظف الجوانب الاقتصادية في نبذ الاختلافات والتعاون البناء بينها وبين العراق وما تحققت من استقرار وسلام دائمين مكنها من تعزيز قيم السلام والديمقراطية فيها يمكن ان تكون نموذجا " يحتذى به سواء في علاقات العراق مع جيرانه اوفى ترسيخ قيم السلام والمحبة بين العراقيين وتوظيفه في مسألة المصالحة الوطنية ونبذ العنف وإشاعة روح التسامح والمحبة بين العراقيين .

التوصيات:

- دعم العراق فيما يتعلق بالاثار النفسية والاحباطات التي أصيب بها العراقيين من أحوال الحرب والحصار والارهاب .
- تفعيل دور المنظمات الإنسانية التي تهتم بحقوق الإنسان وخاصة منظمات المجتمع المدني وهذا الأمر ينطوي على الدول الأوروبية التي تعد رائدة في ذلك لما تعرضت له من الحربين العالميتين .
- مد الجسور مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إيجاد أشخاص متخصصين لديهم مؤهلات لشغل مناصب سياسية إدارية متخصصة لإيجاد قنوات التقارب مع دول الاتحاد الأوروبي



هوامش المصادر:

- طيبة فواز، رؤية مستقبلية حول العلاقات العراقية – الأوربية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨/٤ تموز.
- كان قرار رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠ الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي ضد العراق والذي يقضى بتجميد الموارد المالية وتعليق العلاقات التجارية (باستثناء الدواء وبعض السلع الغذائية بناءً على مبررات إنسانية)
- احمد خليل ارتمني، العلاقات الثقافية بين دول الاتحاد الأوربي والعراق بعد عام ٢٠٠٣، ٢٠١٣/٥/٨، www.m.ahewar.org.
- المصدر نفسه.
- طيبة فواز، المصدر السابق، ص ١.
- احمد خليل ارتمني، المصدر السابق، ص ١.
- المصدر السابق، ص ٧.
- أمته محمد علي، السياسة الخارجية تجاه الاتحاد الأوربي وآفاقها المستقبلية، دراسات دولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٢٢.
- الاتحاد الأوربي يعزز استراتيجيه لبناء السلام في العراق، ٢٠١٧/٩/١٥، <https://araibic.Euronews.com>.
- ١٠ – إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، <http://dppa.Un.org>.
- ١١ – عادل وهبي، دور الاتحاد الأوربي في الشرق الأوسط، ط ١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٧٩.
- ١٢ – جعفر ضياء جعفر، العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٣.
- ١٣ – تجدر الإشارة إلى ان قائمة طلبات العراق تتضمن (دبابات وطائرات حربية وطائرات مروحية هليكوبتر وشاحنات وأجهزة اتصال لاسلكي ومدافع مورنار) وقد حل العراق في المرتبة الخامسة بين دول العالم المستورد للسلاح بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ عندما استورد أسلحة بلغت قيمتها الإجمالية ١٩ مليار دولار لمزيد من المعلومات ينظر: بغداد تشتري آلاف الدبابات السوفيتية الصنع، روسيا اليوم، على موقع www.ytarabic.com
- ١٤ – عادل وهبي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.
- ١٥ – ستار جبار الجابري، العراق والاتحاد الأوربي نحو الشراكة الإستراتيجية، العدد ٢٢٠، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٩٠.
- ١٦ – المصدر نفسه، ص ٩١.
- ١٧ – كان جاك شيراك الرئيس الفرنسي موقفاً "مشدداً" من كل ما يخص الملف العراقي واو لان يتأني عنه فقد امتنع من حضور اجتماع بين زعماء الاتحاد الأوربي في عهد إياد علاوي عام ٢٠٠٤ إذ كان الهدف



- من الاجتماع صفقة مساعدات لأعاده الأعمار لمزيد من المعلومات ينظر: صحيفة الزمان، العدد ٩٦٠، ٢٠٠٤/١١/٦
- ١٨- أمنة محمد علي، حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، تشرين الأول ٢٠٠٨، مركز الدراسات الدولية، ص ص ١٥٦-١٥٧
- ١٩- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٥١، ٢٠٠٤/١٠/١٣
- ٢٠- خليل ألتاي، أعمار العراق الى أين، www.eslamonline.com
- ٢١- عامر كامل احمد، الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقة مع العراق، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢١٦، ٢٠١٢، ص ٢٠.
- ٢٢- المصدر نفسه، ص ٢١
- ٢٣- وجيه العلي، آراء وأفكار، جريدة الاتحاد على موقع: www.aletihad.com
- ٢٤- عامر كامل احمد، الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقة مع العراق، اوراق دولية، العدد ٢١٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٠.
- ٢٥- المصدر نفسه، ص ٢٠
- ٢٦- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي ف المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٨
- ٢٧- ياسر عبد المحسن، دور القوى الأوروبية في الصراع في الشرق الأوسط، ط ٢، دار النور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٠٦
- ٢٨- العراق والاتحاد الأوروبي يحددان في أيلول المقبل موعد توقيع اتفاقية التعاون المشترك، جريدة الصباح www.alsahaah.com
- ٢٩- ياسر عبد المحسن، المصدر السابق، ص ١٠٧